وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الخميس
التاريخ :	١-٧-٢٠٢١

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

خلال جولة تفقدية زار خلالها عدداً من الإدارات واستمع إلى ملاحظات بعض المراجعين

وزير العدل لموظفي مجمع محاكم الفروانية: احرصوا على تذليل العقبات وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين

■ الشرقاوي: تثبيت 84 من شاغلي الوظائف الإشرافية في «العدل» ونبحث إكمال جميع الشواغر قريباً

الوزير عبدالله الرومي يستمع إلى طلبات إحدى المواطنات خلال جولته في مجمع محاكم الفروانية

جانب من جولة الوزير عبدالله الرومي

أسامة أبو السعود

قام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي بجولة تفقدية في مجمع محاكم الفروانية، صباح أمس، حيث قام بزيارة إدارة التنفيذ وقسم الإعلان بالمحكمة الكلية وعدد من الأقسام الأخرى بالإضافة إلى استراحة المحامين. وبينما استمع الرومي إلى بعض العاملين وكذلك المتقاضين الذين تصادف وجودهم أثناء جولته، أبدى الوزير بعض الملاحظات ووجه عددا من التوجيهات لضمان حسن سير العمل، كما طلب من الموظفين تذليل كافة العقبات التي قد تعترض سير العمل والحرص على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين. هذا، وقد رافق الوزير الرومي خلال الزيارة التفقدية في مجمع محاكم الفروانية كل من: وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي ووكيل الوزارة المساعد الشؤون المحاكم فيصل الخميس.

من جهة أخرى صرح وكيل وزارة العدل ورئيس لجنة شؤون الموظفين في الوزارة عمر خالد الشرقاوي، أن اللجنة وافقت في اجتماعها الأخير على تثبيت (84) من شاغلي الوظائف الإشرافية بالوزارة.

وقال الشرقاوي إن ذلك يأتي في إطار سعي الوزارة الدائم نحو دعم وتشجيع الكفاءات الوطنية وذلك من خلال دعم الاستقرار الوظيفي وتسكين المستحقين في المواقع المناسبة دفعا لعجلة العمل الحكومي لتقديم أفضل خدمة للمواطن، خاصة أن التثبيت في تلك المواقع جاء بعد التقارير السنوية المتميزة التي حصلوا عليها أثناء فترة ندبهم لتلك الوظائف، وفي هذا الإطار يحرص نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي على دعم قطاعات الوزارة كافة، الأمر الذي كان له أطيب الأثر في أعمال الوزارة وتشجيع الموظفين على بذل الجهد.

وكانت لجنة شؤون الموظفين بالوزارة قد عقدت اجتماعها الدوري برئاسة الشرقاوي للنظر في تثبيت الموظفين الإشرافيين في الوظائف المنتدبين إليها وفقا لضوابط وشروط ديوان الخدمة المدنية وبعد أن تم إنهاء فترة الندب لتلك الوظائف بنجاح وجدارة. وأضاف الشرقاوي أن هذه الوظائف موزعة على (34) وظيفة مراقب و(60) وظيفة رئيس قسم في مختلف قطاعات الوزارة، وأن الوزارة بصدد إصدار قرارات التثبيت الجديدة، لافتا إلى أن لجنة شؤون الموظفين ستعقد كذلك اجتماعاتها خلال الفترة القادمة لتسكين كل الشواغر مختلف قطاعات الوزارة. وأشار إلى أن وزارة العدل دائما ما تسعى لتجديد الدماء وإعطاء كل ذي حقه في التعيين والترقية إلى الدرجات الوظيفية الأعلى وفق المعايير والنظم واللوائح التي وضعها ديوان الخدمة المدنية والقرارات الوزارية المنظمة للعمل بوزارة العدل

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٧-٢٠٢١	٦	١٦٢١٠

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الرومي تفقّد مُجمّع محاكم الفروانية

قام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي، بجولة تفقدية لمجمع محاكم الفروانية صباح أمس، للاطلاع على سير العمل وتذليل الصعوبات، رافقه فيها وكيل الوزارة عمر الشرقاوي والوكيل المساعد لشؤون المحاكم فيصل الخميس.

وتفقد الرومي إدارة التنفيذ وقسم الإعلان في المحكمة الكلية، وبعض الأقسام الأخرى، بالإضافة الى استراحة المحامين في محكمة الفروانية، والتقى ببعض مسؤولي تلك الأقسام وبعض المراجعين الذين تصادف وجودهم مع جولة الوزير، حيث استمع الرومي لهم بإنصات وسمع شكواهم وملاحظاتهم، ثم أعطى توجيهاته لتذليل كل الصعاب التي تواجه المراجعين، مع ضرورة تنظيم وحسن أداء العمل لتقديم خدمة أفضل للمواطن والمقيم.

الوزير يستمع لإحدى المراجعات

الرومي متفقداً مقر شُعبة الباحثين في المُجمّع

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٧-٢٠٢١	٣	١٥٢٠٦

الكويتية
صوت الكويت
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ضمن سعيها الدائم نحو دعم وتشجيع الكفاءات الوطنية

«العدل»: تثبيت 84 من شاغلي الوظائف الإشرافية بالوزارة

«مواصلة تجديد الدماء وإعطاء كل ذي حقه في التعيين والترقية

صرح وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي رئيس لجنة شؤون الموظفين، بان اللجنة وافقت في اجتماعها الأخير على تثبيت (84) من شاغلي الوظائف الإشرافية بالوزارة.

وقال الشرقاوي إن ذلك يأتي في إطار سعي الوزارة الدائم نحو دعم وتشجيع الكفاءات الوطنية وذلك من خلال دعم الاستقرار الوظيفي وتسكين المستحقين في المواقع المناسبة دفعاً لعجلة العمل الحكومي لتقديم أفضل خدمة للمواطن، خاصة أن التثبيت في تلك المواقع جاء بعد التقارير السنوية المتميزة التي حصلوا عليها أثناء فترة ندبهم لتلك الوظائف، وفي هذا الإطار يحرص نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي على دعم قطاعات الوزارة كافة، الأمر الذي كان له أطيب الأثر في أعمال الوزارة وتشجيع الموظفين على بذل الجهد.

وكانت لجنة شؤون الموظفين بالوزارة قد عقدت اجتماعها الدوري برئاسة وكيل وزارة العدل عمر خالد الشرقاوي، للنظر في تثبيت الموظفين الإشرافيين في الوظائف المنتدبين إليها وفقا لضوابط وشروط ديوان الخدمة المدنية وبعد أن تم انتهاء فترة الندب لتلك الوظائف بنجاح وجدارة.

وأضاف الشرقاوي أن هذه الوظائف موزعة على (24) وظيفة مراقب و(60) وظيفة رئيس قسم في مختلف قطاعات الوزارة، وأن الوزارة بصدد إصدار قرارات التثبيت الجديدة.

موضحا أن لجنة شؤون الموظفين ستعقد كذلك اجتماعاتها خلال الفترة القادمة لتسكين كافة الشواغر في مختلف قطاعات الوزارة.

كما أشار الشرقاوي إلى أن وزارة العدل دائما ما تسعى لتجديد الدماء واعطاء كل ذي حقه في التعيين والترقية الى الدرجات الوظيفية الأعلى وفق المعايير والنظم واللوائح التي وضعها ديوان الخدمة المدنية والقرارات الوزارية المنظمة للعمل بوزارة العدل.

بمشاركة أكثر من 265 شابا وشابة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٧-٢٠٢١	٣	٢٤٨٠

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المشروع حائز شهرة معمارية عالمية كأضخم صرح قضائي يتم بناؤه في الشرق الأوسط

الديوان الأميري: نسبة الإنجاز الكلية في «قصر العدل الجديد» تلامس 60٪

أعلن الديوان الأميري عن أبرز الإنجازات في مشروع قصر العدل الجديد، حيث استكملت أكثر من نصف الأعمال من المشروع ككل، والذي يتم تشييده بتوجيهات من حضرة صاحب السمو أمير البلاد ـ حفظه الله ورعاه، كجزء من خطة التنمية وتحقيق رؤية الكويت الجديدة بحلول عام 2035.

ويعد مشروع قصر العدل الجديد واحدا من أهم المشاريع على مستوى الدولة، والحائز شهرة معمارية عالمية كأضخم صرح قضائي يتم بناؤه في الشرق الأوسط.

يذكر أن الديوان الأميري قد كلف بمتابعة هذا المشروع الضخم بالتعاون مع المكتب العربي، والذي يمثل الاستشاري الكويتي المصمم ومدير المشروع، لتسليمه للجهة المستفيدة وهي وزارة العدل، وفي هذا السياق، صرح المهندس في الديوان الأميري ـ إبراهيم أشكناني، قائلا: «تم تصميم مشروع قصر العدل الجديد على شكل برجين متقابلين تبلغ مساحته الإجمالية نحو 400 ألف متر مربع، متضمنة المساحة القائم عليها مبنى قصر العدل الحالي، وتصل مدة إنجاز المشروع إلى 1660 يوما، مقسمة إلى مرحلتين، الأولى مدتها 820 يوما وتقع على الجزء الشمالي من المشروع، والمرحلة الثانية مدتها 840 يوما وتقع ضمن موقع المبنى القائم لقصر العدل.

وأضاف أشكناني: «مشروع قصر العدل الجديد يقع على مساحة أرض تبلغ نحو 33,385 مترا مربعا، ويتكون من برجين معلقين متقابلين يحاكي بهما شكل ميزان العدل، ويتألف من 26 طابقا (متضمنة 3 سراديب) بإطلالات مباشرة على الخليج العربي، ويشمل المشروع أكثر من 141 قاعة محكمة وحوالي 284,000 متر مربع من المساحات الإدارية والمكتبية، كما يضم غرفا للتداول وقاعات انتظار وغرفا لحجز المتهمين، ومكتبة قضائية، وأماكن استراحة، وكافتيريات، ومسرحا وقاعات محاضرات، وسيتم تخصيص مداخل ومخارج منفصلة للقضاة والموظفين والمراجعين والمتهمين كل على حدة، إلى جانب مبنى خاص بمواقف السيارات تصل قدرته الاستيعابية لحوالي 3129 موقفا آليا وتقليديا.

ومن جانبه، لفت الرئيس التنفيذي للمكتب العربي، م.طارق حامد شعيب، إلى الجودة العالية والمعايير العالمية التي تتم وفقها عملية التنفيذ، بالإضافة إلى تعيين تكنولوجيات البناء الحديثة والمتطورة، والتي تعتبر جزء من خبرات المكتب العربي الذي يتميز بها في تنفيذ المشاريع الضخمة، وذلك باعتباره شريكا رئيسيا في التنمية الوطنية لأكثر من خمسين عاما، مؤكدا على دعمه المستمر لجهود الديوان الأميري الرامية لتسريع وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى للدولة.

وبناء على ذلك، أوضح شعيب أنه تم إنجاز نحو 60٪ تقريبا من أعمال المشروع، ويتضمن ذلك إنجاز حوالي 90٪ من الأعمال الإنشائية للهيكل الخرساني في وقت قياسي حتى في ظل جائحة كورونا وتبعاتها على البلاد، وجار حاليا استكمال أعمال الإلكتروميكانيك والتشطيبات وتركيب كسوات الرخام الإيطالي والزجاج للواجهات، ذلك بالإضافة إلى أعمال عزل الأسطح والأعمال الخارجية وتركيب المصاعد.

مشروع قصر العدل الجديد يعد من أهم المشاريع على مستوى الدولة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٧-٢٠٢١	٦	١٦٢١٠

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

يتم تشييده بتوجيهات من سمو الأمير كجزء من خطة التنمية ومتابعة الديوان الأميري

إنجاز 60 في المئة بوقت قياسي ... من مشروع قصر العدل الجديد

أعلن الديوان الأميري عن أبرز الإنجازات في مشروع قصر العدل الجديد، حيث استُكملت أكثر من نصف الأعمال من المشروع ككل، والذي يتم تشييده بتوجيهات من صاحب السمو أمير البلاد، كجزء من خطة التنمية وتحقيق رؤية الكويت الجديدة بحلول عام 2035.

ويعد قصر العدل الجديد واحداً من أهم المشاريع على مستوى الدولة، والحائز على شهرة معمارية عالمية، كأضخم صرح قضائي يتم بناؤه في الشرق الأوسط.

وكلف الديوان الأميري بمتابعة المشروع الضخم، بالتعاون مع المكتب العربي، والذي يمثل الاستشاري الكويتي المصمم ومدير المشروع، لتسليمه للجهة المستفيدة وهي وزارة العدل.

وأكد المهندس في الديوان الأميري إبراهيم أشكناني، التزام فريق العمل بتطبيقات الأمن والسلامة داخل موقع العمل بالمشروع، ومباشرة الأعمال باتباع الإجراءات الوقائية والاحترازية، والتقيد باستخدام أدوات الحماية الشخصية، بالإضافة إلى مراعاة إرشادات التباعد الاجتماعي، للحد من انتشار فيروس «كورونا» بين العاملين في الموقع.

ومن جانبه، لفت الرئيس التنفيذي للمكتب العربي المهندس طارق شعيب، إلى الجودة العالية والمعايير العالمية التي تتم وفقها عملية التنفيذ، بالإضافة إلى تعيين تكنولوجيات البناء الحديثة والمتطورة، والتي تعتبر جزءاً من خبرات المكتب العربي الذي يتميز بها في تنفيذ المشاريع الضخمة، باعتباره شريكاً رئيسياً في التنمية الوطنية لأكثر من 50 عاماً، مؤكداً على دعمه المستمر لجهود الديوان الأميري الرامية لتسريع وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى للدولة.

إنجاز 90 في المئة من الأعمال الإنشائية للهيكل الخرساني

أضخم صرح قضائي في الشرق الأوسط

وأوضح شعيب أنه تم إنجاز نحو 60 في المئة تقريباً من أعمال المشروع، ويتضمن ذلك إنجاز نحو 90 في المئة من الأعمال الإنشائية للهيكل الخرساني في وقت قياسي حتى في ظل جائحة فيروس كورونا وتبعاتها على البلاد، وجار حالياً استكمال أعمال الإلكتروميكانيك والتشطيبات وتركيب كسوات الرخام الإيطالي والزجاج للواجهات، ذلك بالإضافة إلى أعمال عزل الأسطح والأعمال الخارجية وتركيب المصاعد.

ومن الناحية التصميمية، ذكر شعيب أن واجهات المبنى مستوحاة من عناصر العمارة التقليدية في الشرق الأوسط، وأن الفراغ الشاسع بين البرجين يعتبر جوهرة المبنى حيث إنه يسمح للضوء الذهبي المنعكس من واجهاته الزجاجية الداخلية بالتخلل إلى الغرف والقاعات من جوف المبنى بغية توفير أكبر قدر من الإنارة الطبيعية، كما سيتم تنسيق الموقع بعناصر خضراء تقليدية، منها: «ساحات النخيل، الأشجار المزهرة، وحدائق ورود لتضيف اللون والجمال إلى الموقع».

> **المشروع حائز شهرة عالمية كأضخم صرح قضائي يتم بناؤه في الشرق الأوسط**
>
> **شعيب: دعم مستمر لجهود الديوان الأميري لتسريع وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى**

برجان معلقان متقابلان يُحاكيان ميزان العدل

أورد المهندس في الديوان الأميري إبراهيم أشكناني، البيانات والأرقام التالية من مشروع قصر العدل الجديد:

- تم تصميم المشروع على شكل برجين معلقين، متقابلين يُحاكي بهما شكل ميزان العدل.
- تبلغ المساحة الإجمالية للمشروع نحو 400 ألف متر مربع.
- مدة الإنجاز 1660 يوماً، مقسمة إلى مرحلتين، الأولى 820 يوماً، وتقع على الجزء الشمالي من المشروع، والثانية 840 يوماً، وتقع ضمن موقع المبنى القائم لقصر العدل.
- المشروع يقع على مساحة أرض تبلغ نحو 33,385 متراً مربعاً.
- 26 طابقاً (متضمنة 3 سراديب) بإطلالات مباشرة على الخليج العربي.
- أكثر من 141 قاعة محكمة ونحو 284 ألف متر مربع من المساحات الإدارية والمكتبية.
- غرف للتداول وقاعات انتظار وغرف لحجز المتهمين، ومكتبة قضائية، وأماكن استراحة، وكافيتيريات، ومسرح وقاعات محاضرات.
- تخصيص مداخل ومخارج منفصلة للقضاة والموظفين والمراجعين والمتهمين، كل على حدة.
- مبنى خاص بمواقف السيارات تصل قدرته الاستيعابية لنحو 3129 موقفاً آلياً وتقليدياً.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٧-٢٠٢١	٣	١٥٢٠٦

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

3 قضاة في «حماية المنافسة» للتأديب

| كتب رضا السناري |

اعتمد مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة اللائحة التنفيذية لقانونه رقم (72) لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة. ووفقاً للائحة التي حصلت «الراي» على نسخة منها سيكتسب الجهاز مزيداً من الصلاحيات، حيث سينشأ مجلس تأديب مكون من 5 أعضاء من خارجه، بينهم 3 قضاة، يتم ندبهم من المجلس الأعلى للقضاء من وكلاء أو مستشاري محكمة الاستئناف أو محكمة التمييز، ويكون من بينهم الرئيس، وعضوان من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والقانونية.

ووفقاً لهذا البند المستجد لن يكون على الجهاز إحالة المخالفات إلى جهات التحقيق كما يجري حالياً، حيث سيصدر مجلس تأديبه العقوبات التي يراها مناسبة، ويبت في التظلم بقبوله أو رفضه، ويكون قراره نهائياً، وستكون قرارات مجلس الإدارة واجبة النفاذ فور صدورها ما لم يحدد القرار موعداً للتنفيذ، ويتولى تنفيذ قرار مجلس التأديب. وحسب اللائحة التي تتضمن 121 مادة يشكل للجهاز مجلس إدارة له رئيس ونائب متفرغين، و3 أعضاء غير متفرغين يصدر بتسميتهم مرسوم بناء على ترشيح الوزير.

كما سيكون لموظفي الجهاز الذين يصدر بتحديدهم قرار من الوزير صفة الضبطية القضائية في إثبات الأفعال التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له، فيما لا تعتبر التداولات والتعاملات في الأوراق المالية تركزاً اقتصادياً، وذلك وفقاً لشروط. وفي ما يلي أهم مواد اللائحة التنفيذية لقانون «حماية المنافسة»، علماً بأن النص كاملاً منشور على موقع «الراي»:

المادة (4)

ينشأ جهاز يسمى «جهاز حماية المنافسة» يتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليه الوزير، يكون هو المختص دون غيره بتطبيق القانون، ويعد الجهاز صاحب الاختصاص الأصيل فيما قد ينشأ عند تطبيق أحكام القانون من تعارض أو تداخل مع اختصاصات الأجهزة الحكومية الأخرى.

المادة (5)

يهدف الجهاز إلى ما يلي:

1 - حرية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بكافة أشكالها، والتي من شأنها أن تؤثر على حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

2 - توفير حماية للمتعاملين في السوق المعنية بما يحقق العدالة والتنافسية.

3 - حرية الاختيار للمستهلك وتعددية الأطراف الاقتصادية.

4 - الحفاظ على هيكل تنافسي للأسواق.

5 - توعية الجمهور بأحكام القانون ومبادئ السوق الحرة بوجه عام.

6 - العمل على ضمان الالتزام بالقانون وهذه اللائحة والقرارات والتعليمات ذات الصلة.

المادة (6)

يعد الجهاز صاحب الاختصاص الأصيل فيما قد ينشأ - عند تطبيق أحكام القانون - من تعارض أو تداخل مع اختصاصات الأجهزة الحكومية الأخرى، ويتولى الجهاز ما يلي:

1 - تلقي الشكاوى والبلاغات واتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجميع المعلومات والحصول على الأدلة ومباشرة التحقيق في شأنها، وعرضها على المجلس.

2 - تلقي ودراسة الطلبات المنصوص عليها في المادتين (9) و(12) من القانون وعرضها على المجلس.

3 - تدقيق طلبات التسوية والتصالح وإعفاء المبلغ من الغرامة والبت فيها، وتحصيل الجزاءات المالية المنصوص عليها في القانون.

4 - إجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتحليل أساليب التعامل المختلفة في الأسواق للكشف عن الحالات الضارة بالمنافسة والممارسات الاحتكارية.

5 - تعزيز الدعوة للمنافسة وتنظيم برامج تدريبية وتثقيفية بهدف التوعية بأحكام القانون ومبادئ السوق الحرة بوجه عام.

6 - إصدار نشرة دورية تتضمن القرارات والتوصيات والإجراءات والتدابير التي يتخذها الجهاز والمجلس.

7 - إعداد تقرير سنوي عن أنشطة الجهاز وخطته المستقبلية للعرض على المجلس.

8 - إعداد البرامج التدريبية للعاملين بالجهاز لتأهيلهم وتطوير قدراتهم.

9 - إعداد مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي للجهاز.

10 - إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة اللازمة لعمل الجهاز.

11 - الرأي الشركات إذا دعت الحاجة لتسيير مهام الرقابة بتقديم تقارير ومعلومات عن انشطتها وأعمالها لتحليلها، وتحديث الاطار العام للتمييز والتفرقة بين الممارسات المشروعة وغير المشروعة، ومراجعة عمليات التركز أو غيرها من مهام الرقابة المنوطة قانوناً بالجهاز.

12 - وضع آلية لتبادل المعلومات والتعاون في قضايا المنافسة مع الدول الأخرى والتكتلات الاقتصادية والأسواق المشتركة والمنظمات الدولية المعنية بقضايا المنافسة والتنسيق مع الاجهزة المناظرة في الدول الأخرى بالنسبة للأمور ذات الاهتمام المشترك لضمان التنفيذ الفعال لأحكام هذا القانون.

المادة (14)

يكون المدير التنفيذي مسؤولاً عن تنفيذ قرارات المجلس، وله في سبيل ذلك اتخاذ ما يلزم لتسيير إجراءات الخدمات التي يقدمها الجهاز، ويتولى ما يلي:

1 - دراسة الشكاوى والبلاغات

2 - اتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع المعلومات والحصول على الأدلة بشأنها ومباشرة التحقيق.

3 - دراسة الطلبات التي تقدم طبقاً لحكم المادتين (9) و(12) من هذا القانون.

4 - إجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتحليل أساليب التعامل المختلفة في الأسواق للكشف عن الحالات الضارة بالمنافسة والممارسات الاحتكارية.

5 - تحصيل الجزاءات المالية المنصوص عليها في هذا القانون.

6 - مخاطبة الأشخاص بطلبات تقديم تقارير ومعلومات عن أنشطتها وأعمالها لتحليلها وتحديث الإطار العام للتمييز والتفرقة بين الممارسات المشروعة وغير المشروعة ومراجعة عمليات التركز أو غيرها من مهام الرقابة المنوطة قانوناً بالجهاز.

7 - إعداد البرامج التدريبية للعاملين بالجهاز لتأهيلهم وتطوير قدراتهم.

8 - إعداد النشرات الدورية التي تتضمن القرارات والتوصيات والإجراءات والتدابير التي يتخذها الجهاز وغير ذلك مما يتصل بشؤونه.

9 - إنشاء قاعدة بيانات وتبادل المعلومات والتعاون في قضايا المنافسة.

10 - إعداد مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي للجهاز.

11 - تقديم تقرير سنوي عن سير العمل بالجهاز يشتمل على شرح مفصل لكل أعماله وأنشطته خلال السنة المالية المنقضية.

12 - أي مهام أخرى يكلف بها من المجلس.

المادة (22)

لأي شخص يتم التحقيق معه، الحق الكامل في الحضور والدفاع عن نفسه، ويجوز له أن يوكل محامياً للدفاع عنه.

- تداولات الأوراق المالية لا تعتبر تركزاً اقتصادياً بشروط
- للجهاز المبادرة بالبحث والتقصي وجمع الاستدلالات
- لأي شخص يتم التحقيق معه أن يوكل محامياً للدفاع عنه

الكشف عن المخالفات

للجهاز المبادرة من تلقاء نفسه بإجراء البحث والتقصي وجمع الاستدلالات والتحقيق وفق أحكام القانون وهذه اللائحة.

وينظر في إحالات الجهات الرقابية في شأن التصرفات والممارسات الضارة بالمنافسة.

المادة (29)

يتولى مجلس التأديب النظر في الأمور الآتية:

1 - الفصل في المساءلة التأديبية المحالة إليه من المجلس والمتعلقة بالمخالفات الواردة في المادة (34) من أحكام القانون.

2 - الفصل في التظلمات المرفوعة من ذوي الشأن من القرارات ذات الصلة بالمنافسة التي تصدر من المجلس.

المادة (51)

يحظر على الشخص المهيمن إساءة استغلال الهيمنة بهدف الحد من المنافسة أو تقييدها أو منعها، ويدخل في ذلك على سبيل المثال - ما يلي:

1 - القيام بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتحديد أو فرض أسعار المنتجات أو وضع حد أدنى لأسعار أو شروط إعادة بيعها.

2 - القيام بسلوك يؤدي إلى عرقلة دخول شخص آخر إلى السوق أو إقصائه منه أو تعريضه للخسائر.

3 - افتعال عجز أو وفرة غير حقيقية للمنتجات.

4 - التمييز بين العملاء في العقود المتشابهة بالنسبة لأسعار المنتجات أو شروط بيعها وشرائها أو أي صورة أخرى.

5 - التزام العميل بالامتناع عن التعامل مع شخص منافس معه.

6 - حجب المنتجات المتاحة في السوق المعنية بصورة كلية أو جزئية.

7 - رفض التعامل مع عميل معين بالشروط التجارية المعتادة وذلك دون سبب مشروع.

8 - تعليق إبرام عقد أو اتفاق على شروط قبول التزامات تكون بطبيعتها أو بموجب الاستخدام التجاري غير مرتبطة بمحل التعامل الأصلي أو الاتفاق.

المادة (69)

يعتبر تركزاً اقتصادياً في تطبيق أحكام القانون وهذه اللائحة الحالات التالية:

1 - اندماج شخصين أو أكثر عن طريق الضم أو المزج أو دمج أجزاء من أشخاص تؤدي إلى السيطرة أو زيادة السيطرة.

2 - اكتساب شخص أو أكثر السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على شخص أو أشخاص آخرين بأكملهم أو أجزاء منهم، سواء إذا كان ذلك باكتساب أصول أم حقوق ملكية أم انتفاع أم شراء أسهم أم حصص أم التزامات أم بأي وسيلة أخرى.

3 - وجود شراكة بين شخصين أو أكثر تؤدي إلى نشاط اقتصادي أو تجاري دائم ومستقل، أياً كان الشكل القانوني أو النشاط الذي يتم ممارسته.

المادة (70)

لا يعتبر تركزاً اقتصادياً في تطبيق أحكام القانون وهذه اللائحة الحالات التالية:

1 - التداولات والتعاملات في الأوراق المالية وفقاً للشروط التالية:

أ - أن يقوم بها أحد البنوك أو شركات التأمين أو المؤسسات المالية.

ب - أن تتضمن أنشطتها القيام بتداولات وتعاملات في الأوراق المالية لحسابها الخاص أو لحساب الغير بالاحتفاظ المؤقت بأوراق مالية تم شراؤها بقصد إعادة بيعها.

ج - ألا تمارس حقوق التصويت - بهدف تحديد السلوك التنافسي، وذلك ما لم تكن ممارسة حقوق التصويت بغرض الإعداد للتصرف في الشخص أو أصوله، جزئياً أو كلياً، أو التصرف في الأوراق المالية المشار إليها.

د - ألا يتم التصرف بالأوراق لعام واحد من تاريخ شرائها، وذلك ما لم يمدد الجهاز هذه الفترة عند الطلب في حالة إثبات أن التصرف لم يكن ممكناً خلال المدة المقررة.

2 - السيطرة الناتجة عن عمليات الإعسار أو التوقف عن السداد، أو جولة الديون أو التسويات مع الدائنين أو الإجراءات المشابهة.

3 - قيام الأشخاص الذين يشكلون مجموعة اقتصادية واحدة بإجراءات إعادة الهيكلة داخل المجموعة ذاتها.

المادة (77)

يجب على مقدم طلب التركز الاقتصادي سداد رسوم تقدر بنسبة واحدة في الألف من رأس المال المدفوع، أو من قيمة الأصول المجمعة للأشخاص المعنيين بالدولة أيهما أقل وبحد أقصى 100 ألف دينار.

المادة (114)

يجوز للجهاز أن يوفر الحماية للمبلغ والشهود عن طريق إخفاء هوياتهم واستبدالها برموز خاصة، ويعد الجهاز سجلات سرية تحتوي على البيانات الأصلية لكل من تقرر إخفاء هويته أو حمايته وتحفظ بما يكفل سريتها، ولا يكشف عنها إلا وفق القوانين ذات الصلة أو بقرار من المحكمة المختصة.

وللجهاز أن يعتمد أي تدابير أو إجراءات ضرورية أخرى يراها لتوفير الحماية اللازمة للمبلغ أو الشهود.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٧-٢٠٢١	١٠	١٥٢٠٦

«قضية الفتنة»: طلب شهادة 3 أمراء أردنيين والخصاونة

أعلن محامي رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله والشريف حسن بن زيد، المتهمين الرئيسيين في قضية «زعزعة أمن واستقرار الأردن، أنهما طلبا من المحكمة، أمس، حضور 27 شخصاً بينهم ثلاثة أمراء ورئيس الحكومة ووزير خارجيته للإدلاء بشهاداتهم.

وقال علاء الخصاونة، محامي الشريف حسن بن زيد لـ «فرانس برس»، إن «بينات الدفاع التي قدمت لمحكمة أمن الدولة ضمت قائمة بأسماء 27 شاهداً بينهم ثلاثة أمراء، هم: الأمير حمزة والأمير هاشم والأمير علي (الإخوة غير الأشقاء للملك عبدالله الثاني) للإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة».

وأضاف «إذا قبلت المحكمة بينات الدفاع قد يكون هناك عشرات الجلسات وفي حال رفضت فعليها بيان أسباب هذا الرفض».

من جهته، أكد محمد عفيف، محامي رئيس الديوان الملكي الأسبق، إن «قائمة الشهود ضمت اسمي رئيس الوزراء (بشر الخصاونة) ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية» أيمن الصفدي.

كما ضمت قائمة الشهود المطلوبين للإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة 16 شخصاً كانوا موقوفين على ذمة «قضية الفتنة» وتم الإفراج عنهم في 28 أبريل، بعد مناشدة عشائرهم للملك عبدالله.

وبحسب عفيف، فإن المحكمة ستصدر قرارها بقبول أو رفض طلب الاستماع للشهود في جلسة اليوم.

وأسندت محكمة أمن الدولة في 13 يونيو الماضي، لعوض الله والشريف حسن، تهمتي «التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم في المملكة» و«القيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١-٧-٢٠٢١	١٦	١٥٢٠٦

وفيـــات

الوفيات

- **عمر صنيتان ساير العصيمي**، (94 عاماً)، شيع، ت: 99880551. 99860944. 50002415.
- **رقية علي جناعي**، أرملة غلوم علي محمد عوض، (64 عاماً)، شيعت، ت: 90007369.
- **محمد عبدالرحيم عبدالله عبدالرحمن**، (68 عاماً)، شيع، ت: 66622254 ـ 94141261 ـ 94033000.
- **غالية فهيد الهاجري**، زوجة شافي شالح الهاجري، (63 عاماً)، شيعت، ت: 67724440 ـ 67743330.
- **سليمان يحيى سليمان الغديان**، (71 عاماً)، شيع، ت: 60007461 ـ 99764789.
- **حنان علي عبدالله المري**، زوجة منصور الحمدان، (52 عاماً)، شيعت، ت: 97422215 ـ 99090641.
- **تركي عمران علي المتروك**، (103 أعوام)، شيع، ت: 66066625 ـ 99066625.
- **سميرة محمد حسين الخياط**، (18 عاماً)، شيعت، ت: 67617000.
- **فاطمة حسن حديد**، أرملة أحمد شهاب الدين، (99 عاماً)، شيعت، ت: 96660600 ـ 94144177.
- **مرزوقة سعد محمد المدعج**، زوجة مساعد سالم الفريحان، (71 عاماً)، شيعت، ت: 96623222 ـ 99979695 ـ 60000553 ـ 66440588.
- **صيته عشوي سعد**، أرملة سعد سالم الوليد، (74 عاماً)، شيعت، ت: 99822116 ـ 66610220.
- **حصة سعد رشيد**، أرملة محبوب ناصر النون، (69 عاماً)، شيعت، ت: 60639999.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»